

الأضحية وما يتعلق بها من أحكام

فى الفقه الإسلامى

إعداد

دكتور / محمد أبو زيد الأمير

مدرس الفقه العام

فى كلية البنات الإسلامية بالمنصورة

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

المقدمة

الحمد لله علي نعمائه ، وصلاه وسلاما علي سيد أنبيائه وعلي آله وصحبه وأحبائه وبعد .

فهذا بحث تناولت فيه العديد من الأحكام المتعلقة بالأضحية لما لها من مكانة سامية في الشريعة الإسلامية ، وقد تناولها الباحثون قديما وحديثا بالشرح والبيان إلا أن الحديث عنها جاء مفرقا في كتب الفقه والحديث والتفسير ، فأثرت أن أقوم بجمع ما تناثر منها في بحث مستقل ليكون سهل التناول للباحثين والدارسين ، وقد حاولت فيه تبسيط الأحكام وإبرازها في عبارة واضحة وأسلوب سهل ميسر حتي يتسني لكل دارس أن ينتفع بما فيه من أحكام خاصة وأنا في هذا العصر يوجه إلينا الكثير من الأسئلة عن هذه الشعيرة المباركة ، وقد جاء هذا البحث في خمسة مباحث :

المبحث الأول : في تعريف الأضحية والدليل عليها وحكمة مشروعيتها .

المبحث الثاني : في حكم الأضحية وبيان المخاطب بها .

المبحث الثالث : في شروط الأضحية .

المبحث الرابع : في وقت التضحية ،

المبحث الخامس : في أحكام لحوم الضحايا ، وبيان ما يسن للمضحي

فعله .

وأسأل الله تعالى أن يعمم النفع به ، وأن يجعله خالصا لموجه الكريم .

وصلني الله علي سيدنا محمد النبي الأمي وعلي آله وصحبه وسلم .

يارب صلي علي النبي مسلما .∴. وجعل لنا التوفيق دوما صاحبنا

دكتور /

محمد أبو زيد الأمير

تمت بحمد الله رب العالمين

الطيبون

لهذا بيده لعلنا نلبي قبحه كما ولله ربه : رحمة الله علينا

تمت بحمد الله رب العالمين

المبحث الأول

فى

تعريف الأضحية والدليل عليها

وحكمة مشروعيتها

الأضحية في اللغة : مشتقة من الضحوة وسميت بأول زمان فعلها وهو الضحي .

قال الجوهري^(١) قال الأصمعي^(٢) فيها لغات اربع : أضحية بضم الهمزة، وإضحية بكسرها وجمعها أضاحي بتشديد الياء وتخفيفها .

واللغة الثالثة : ضحية وجمعها ضحايا .

واللغة الرابعة : أضحاة وجمعها أضحي كأطارة وأرطي وفي الأضحى لغتان : التذكير لغة قيس والتأنيث لغة تميم^(٣)

أما شرعا : فعرفها الحنيفة بأنها ذبح حيوان مخصوص بنية القرية في وقت مخصوص^(٤)

شرح التعريف:

قوله «ذبح حيوان مخصوص» نص علي الأنواع التي تذبح منها الأضحية وهو الإبل والبقر والغنم .

(١) هو اسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر الفارسي ، لغوي أديب أصله من بلاد الترك من فارب توفي سنة ٤٥٣ هـ . ترجمته في معجم الأدباء لياقوت الحموي ج ٦ ص ١٥١ ط دار الفكر سنة ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م .

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن القريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي المعروف بالأصمعي ولد سنة ١٢٢ هـ وقيل سنة ١٢٣ هـ وتوفي سنة ٢١٣ هـ وتوفي سنة ٢١٧ هـ ترجمته في : معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ج ٦ ص ١٨٧ ط دار إحياء التراث العربي سنة ١٣٧٦ هـ .

(٣) الصحاح للجوهري فصل الضاح باب الياء ج ٦ ص ٢٤٠٥ ط العلم سنة ١٣٩٩ هـ

(٤) حاشيه رد المحتار علي الدر المختار لمحمد أمين الشهير بعابدين ج ٦ ص ٣٣١ ط مصطفى الحلبي سنة ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م .

قوله « بنية القرية » أي بقصد التقرب إلي الله ونص علي أنه يشترط النية لأنها أساس لصحة العبادة والأضحية عبادة .

قوله « في وقت مخصوص » وهو الوقت الذي تذبح فيه الأضحية عند وجود شرائطها وسببها .

وعرفها المالكية بأنها إسم ما تقرب بذكاته من جزع ضأن أو ثني سائر النعم سليمة من بين عيب (١)

شرح تعريف المالكية :

قوله : « اسم ما تقرب » أي لما يتقرب به الإنسان إلي الله عز وجل ويخرج كل تقرب لغير الله لأنه شرك .

قوله : « بذكاته » أي بذبحه الذكاة الشرعي .

قوله من جزع ضأن ... إلخ هذا يعد بياناً لأنواعها وشرط أن تكون خالية من العيوب المنفرة .

وعرفها الشافعي بأنها : اسم لما يذبح من النعم يوم عيد النحر وأيام التشريق تقرباً إلي الله (٢)

قوله « اسم لما يذبح من النعم » أي التي هي الإبل والبقر والغنم فشرط الأضحية أن تكون من النعم التي هي هذه الثلاثة .

لقوله تعالى « ولكل أمه جعلنا منسكا ليدكروا اسم الله علي ما رزقهم من بهيمة الأنعام » (٣)

ملاها إلي البقر

(١) شرح المحرشي علي مختصر خليل ج ٢ ص ٣٢ .

(٢) حاشة الباجوري ج ٢ ص ٣٤٣ ط السعادة سنة ١٣٢٨ هـ .

(٣) من الآية رقم ٣٤ من سورة الحج .

قوله «يوم عيد النحر» أي بطلوع شمسهِ ومضي قدر ركعتين وخطبتين
قوله «وأيام التشريق» أي بلياليها وان كان الذبح فيها مكروها
قوله «تقربا إلى الله تعالى» أي علي وجه التقرب إلى الله تعالى وخرج
بذلك ما يذبحه الشخص للأكل أو الجزار للبيع^(١)
وعرفها الحنابلة علي أنها : ما يذبح من بهيمة الأنعام أيام النحر بسبب
العيد ولا يجزئ غيرها^(٢)

قوله «ما يذبح من بهيمة الأنعام» أي الإبل والبقر والغنم الأهلية .
قوله «أيام النحر» أي التمام .
قوله «بسبب العيد» خرج ما يذبح بسبب نسك أو إحرام تقربا إلى الله
«ولا يجزئ غيرها» خرج به ما يذبح للبيع ونحوه^(٣)
وبالنظر في هذه التعريفات يتبين ما يلي :

١ - أنها وإن اختلفت لفظا إلا أنها متفقة علي معني وهو قصر الأضحية
علي بهيمة الأنعام .

٢ - أطلق الحنفية الأضحية علي الفعل بينما أطلقتها الأئمة الثلاثة مالك
والشافعي وأحمد علي الإسم .

٣ - أن هذه التعريفات لم تخرج عن بيان أنواع الأضحية ووقتها وأنها
يتقرب بها إلى الله .

(١) حاشية الباجوري ج ٢ ص ٣٤٣
(٢) كشف القناع للبهوتي ج ٢ ص ٥٣٠ ط دار الفكر ١٤٠٥ هـ
(٣) المرجع السابق نفس الصفحة .

ادلة مشروعيه الاضحيه :

استدل على مشروعية الاضحية بالكتاب والسنة وإجماع الأمة .

أما الكتاب فأيات منها :

قول الله تعالى : (فصل لربك وانحر) (١)

قال قتادة (٢) وعطاء (٣) وعكرمة (٤) والمراد صلاة العيد ونحر الاضحية (٥)

وفى ذلك دليل على أن الاضحية مشروعة .

وأما السنه : فأحاديث منها :

١ - ما روي عن عائشة (٦) رضي الله عنها أن النبي - ﷺ - قال : « ما

عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب إلي الله تعالى من إراقه الدم وإنها

(١) آية رقم ٢ من سوره الكوثر .

(٢) قتادة : هو قتادة بن دعامة بن قنادة بن عزيز بن عمر بن ربيعة البصرى كان ثقة

مأمونا حجة ترجمته فى تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٣٥١

(٣) هو : عطاء بن أسلم القرشى ولد فى خلافة عثمان ، وقيل خلافة عمر ، قال أبو حنيفة

ما رأيت أحد أفضل من عطاء مات سنة ١١٤ هـ وقيل ١١٥ هـ ترجمته فى تذكره

الحفاظ للذهبي ج ١ ص ٩٨ ط دار الفكر سنة ١٣٤٧ .

(٤) هو عكرمة البربرى مولى عبد الله عباس بعد أحد الأمة الأعلام قال الشعبي فى حقه

ما بقى أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة توفى سنة ١٠٥ هـ ترجمته فى خلاصة تهذيب

الكمال لصفي الدين الخزرجي ص ٢٢٩ ط المطبعة الخيرية سنة ١٣٢٢ .

(٥) تفسير البيضاوى ص ٥٧٨ ط المطبعة البهيه سنة ١٣٤٠ هـ

(٦) هي أم المؤمنين عائشه بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها من أكبر فقهاء الصحابة

توفيت سنة ٥٧ هـ وقيل سنة ٥٨ هـ ودفنت بالبقيع ترجمتها فى : وفيات الأعيان لابن

خلكان ج ٣ ص ١٦ ط بيروت ١٣٩١ هـ

لتأتي يوم القيامة بقرونها وأظلالها وإن الدم ليقع من الله بمكان قبل أن يقع علي الأرض فطيبوا بها نفسا» (١)

٢ - ما روي عن ثوبان (٢) قال : ذبح رسول الله - ﷺ - ضحيته ثم قال : « يا ثوبان أصلح لحم هذه » فلم ازل أطعمه منها حتي قدم المدينة (٣).

٣ - عن أبي هريره (٤) رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلي الله عليه وسلم من وجد سعة فلم يضحى فلا يقربن مصلانا (٥).

٤ - عن ابن عباس (٦) قال : قال رسول الله - ﷺ - « ما أنفقت الورق في شئ أفضل من نحيرة يوم عيد » (٧).

(١) رواه الترمذى وابن ماجه والحاكم وقال السيوطى حديث حسن سنن الترمذى أبواب الأضاحى باب ما جاء في فضل الأضحية ج ٣ ص ٢٦ دار الفكر سنة ١٤٠٣ هـ سنن ابن ماجه باب ثواب الأضحية ج ٢ ص ١٠ المستدرک ج ١ ص ١٥٣ الجامع الصغير للسيوطى ج ٢ ص ١٥٣ .

(٢) ثوبان : مولى رسول الله - ﷺ - قيل إنه من العرب وقيل بن الشراة اشتراه الرسول ثم اعتقه فخدمه إلى أن مات توفى سنة ٥٤ هـ ترجمته فى الإصابة فى تميز الصحابة ج ١ ص ٢١٤ ط دار المعرفة .

(٣) أخرجه مسلم، انظر صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الأضاحى باب ما كان من نهى عن أكل لحوم الأضاحى ج ٢ ص ١٤٥ دار الحديث ١٤١٥ هـ .

(٤) هو عبد الرحمن بن صخر الدوسى اليمنى على أشهر الأقوال كان اسمه فى الجاهلية عبد شمس حفظ عن النبى الكثير توفى أسد الغابة لابن الأثير ج ٦ ص ٣١٨ ط دار الشعب (٥) أخرجه الدارقطنى ج ٤ ص ٢٨٥ ط عالم الكتاب بيروت .

(٦) هو أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمى ترجمان القرآن ولد سنة ٣ قبل الهجرة وفق سنة ٦١٩ م توفى بالطائف سنة ٦٨ هـ .

ترجمته فى : الاستيعاب فى معرفة الأصحاب لابن عبد البر ج ٣ ص ٩٣٣ ط مكتبه نهضة مصر سنة ١٣٨٠ هـ .

(٧) رواه الطبرانى فى الكبير والبيهقى فى السنن وقال السيوطى حديث ضعيف انظر الجامع الصغير للسيوطى ج ٢ ص ١٥٠ ط مصطفى الحلبي .

وجه الدلالة

هذه الأحاديث تدل علي مشرعية الأضحية وأنها أحب الأعمال إلي الله يوم النحر ، وأنها تأتي يوم القيامة علي الصفة التي ذبحت عليها ويقع دمها بمكان من القبول قبل أن يقع علي الأرض وأنها سنة إبراهيم لقوله تعالى «وفديناه بذبح عظيم» (١) وأن للمضحى بكل شعرة من شعرات أضحيته حسنة (٢).

أما الإجماع فقد أجمع المسلمون منذ عهد رسول الله - ﷺ - علي مشروعية الأضحية ولم يخالف فيها أحد فكان ذلك إجماعاً (٣).

(١) آية رقم ١٠٧ من سورة الصافات .

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص ١٠٩ ط المطبعة الاميرية سنة ١٢٩٧ هـ

(٣) معني الحجاج ج ٤ ص ٢٨٢ بتصرف بسير .

حكمة مشروعية الاضحية

شرعت الأضحية لأمر منها :

- ١ - التقرب إلى الله عز وجل عن طريق إتلاف الحيوان وتمليكك للفقراء . قال الإمام أبو حنيفة : أعلم أن القرب المالىة نوعان : نوع بطريق التملك كالصدقات ونوع بطريق الإتلاف كالعتق ويجمع في الأضحية المعنيان فإنها تقرب بإراقة الدم وهو اتلاف ثم بالتصدق باللحم وهو تملك (١).
- ٢ - التذكير بالفداء العظيم الذي فدى به سيدنا إسماعيل عندما أمر الله خليله إبراهيم أن يذبح ابنه ، فلما أطاع الخليل ربه وأطاع الصبي الصابر أباه وربه فداه الله بكبش من السماء يذبح بدلا منه كما قال تعالى « وفديناه بذبح عظيم » (٢).
- ٣ - أنها إقرار من العبد الشاكر بأن ما تحت يده من الأنعام وغيرها إنما هي ملك لله ليس له منها شيء إلا أنه موكل برعيها وعلفها وحلبها بالطريقه التي شرعها مالكاها .
- ٤ - أنها تذكر غير الحجاج بالحج ومناسكه وتجعلهم يعيشون في جو مشابه لجو الحجاج .
- ٥ - أن فيها توسعه على أهل البيت والأولاد وعلي الفقراء ففيها نوع من التكافل الإجتماعي ونشر لروح الموده والمحبة بين أفراد المجتمع .

(١) المبسوط للسرخسى ج ١٢ ص ٨ .

(٢) آيه رقم ١٠٧ من سوره الصافات.

كيفية تكاثره

كقول ربك قبيحاً كما لا يكرهه الله تعالى

والله اعلم

والله

كقول ربك قبيحاً كما لا يكرهه الله تعالى

كقول ربك قبيحاً كما لا يكرهه الله تعالى

كقول ربك قبيحاً كما لا يكرهه الله تعالى

المبحث الثاني

فى

حكم الاضحية وبيان المخاطب

بها

(١) كقول ربك قبيحاً كما لا يكرهه الله تعالى

(٢) كقول ربك قبيحاً كما لا يكرهه الله تعالى

(٣) كقول ربك قبيحاً كما لا يكرهه الله تعالى

(٤) كقول ربك قبيحاً كما لا يكرهه الله تعالى

(٥) كقول ربك قبيحاً كما لا يكرهه الله تعالى

(٦) كقول ربك قبيحاً كما لا يكرهه الله تعالى

(٧) كقول ربك قبيحاً كما لا يكرهه الله تعالى

(٨) كقول ربك قبيحاً كما لا يكرهه الله تعالى

(٩) كقول ربك قبيحاً كما لا يكرهه الله تعالى

(١٠) كقول ربك قبيحاً كما لا يكرهه الله تعالى

حكم الأضحية

اختلف الفقهاء في حكم الأضحية علي رأيين

الرأي الأول :

أنها سنة مؤكدة أي أنه يثاب فاعلها ولا يأثم تاركها وإليه ذهب الإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل وهو المشهور في مذهب الإمام مالك ورواه الطحاوي^(١) عن صاحبي أبي حنيفة أبو يوسف^(٢) ومحمد بن الحسن^(٣) وهو ما ذهب إليه الظاهرية والزيدية والإمامية والإباضية^(٤).

(١) هو أبو جعفر أحمد بن سلامة الأذدي الحجري المعروف بالطحاوي الحنفي ولد سنة ٢٢٧ ومات سنة ٣٢١ ، تذكره الحفاظ للذهبي ج ٣ ص ٨٠٨

(٢) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد الأنصاري ولد بالكوفة سنة ١١٣ هـ لزم الإمام أبا حنيفة وقد نبغ في التفسير والحديث مات ببغداد سنة ١٨٢ هـ .
ترجمته في الجواهر المضيئة ج ٣ ص ٦١١ عيسى الحلبي سنة ١٣٩٩ هـ

(٣) هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ولد سنة ١٣١ هـ نشأ بالكوفة وحضر مجلس أبي حنيفة كان من أنصار المذهب الحنفي ترجمته في الأعلام للزكلي ج ٦ ص ٨ ط دار العلم سنة ١٩٨٤ م

(٤) قوانين الأحكام الفقهية لابن جزى ص ١٨٣ ، إخلاص الناوي لابن المقرئ ج ٤ ص ٢٨٤ ط الأهرام سنة ١٩٨٤ م ، العده لبهاء الدين المقدسي ص ٢١٠ ط مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٤٠١ هـ المحلي لابن حزم ج ٧ ص ٣٥٥ ط الروضة الندية ج ٢ ص ٢١٨ ط الجبل سنة ١٤٠٦ هـ ، الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية ج ١ ص ١٩٨ ، النيل وشرحه ج ٢ ص ٣٨٢ .

الرأي الثاني:

أنها واجبة شرعا علي المسلم المقيم الموسر ويأثم إن لم يضع . وهو قول الإمام أبو حنيفة والإمام مالك في روايه عنه (١).

سبب الخلاف

ويرجع سبب إختلاف الفقهاء في حكم الأضحيه إلي شيئين ذكرهما بن رشد (٢) فقال :

وسبب اختلافهم شيان :

أحدهما:

هل فعله عليه الصلاه والسلام في ذلك محمول علي الوجوب أو علي الندب وذلك أنه لم يترك - عليه السلام - الضحية قط فيما روي عنه حتي في السفر علي ما جاء في حديث ثوبان . قال ذبح رسول الله - عليه السلام - أضحية ثم قال : يا ثوبان أصلح لحم هذه الأضحيه ، قال : فلم أزل أطعمه منها حتي قدم المدينة (٣).

(١) بدائع الصنائع للكاساني ج٥ ص٦٢ ط دار الكتاب العربي سنة ١٤٠٢هـ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ج٢ ص٦٠٣ ط مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م .

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ولد سنة ٥٢٠هـ بمدينة قرطبة تتلمذ في الطب لأبي جعفر هارون، وفي الفلسفة والإلهيات لابن طفيل، كما برع في علم الكلام والفقه والأدب واللغة توفي سنة ٥٩٥هـ . الفتح المبين في طبقات الاصوليين، ج٣ ص٣٨ ، مطبعة الأوقاف سنة ١٣٦٦ .

(٣) سبق تخريج الحديث في ص٩٩

السبب الثاني :

اختلفهم في مفهوم الأحاديث الواردة في أحكام الضحايا وذلك أنه ثبت عنه عليه الصلاة والسلام من حديث أم سلمة (١) أنه قال : « إذا دخل العشر فأراد أحدكم أن يضحى فلا يأخذ من شعره شيئاً ولا من أظافره » (٢) قالوا فقله « إذا أراد أحدكم أن يضحى » فيه دليل علي أن الضحية ليست بواجبه . ولما أمر عليه الصلاة والسلام أبي بردة . بإعادته أضحيته إذا ذبح قبل الصلاة فهم قوم من ذلك الوجوب (٣) .

أدلة القائلين بأن الأضحية سنة

استدل القائلون بأن الأضحية سنة بما يأتي :

١ - ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي - ﷺ - قال الأضاحي علي فريضه وعليكم سنة « (٤) .

(١) هي أم المؤمنين هند بنت أبي أمية المعروف «يزاد الراكب» بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم كانت قبله عليه السلام عند أبي سلمة واختلف في اسمها فقيل رمله وقيل هند توفيت سنة ٥٩ هـ وقيل سنة ٦٠ هـ وقيل ٦٢ هـ ، ترجمتها في إسناف المبتأ للسيوطي ص ٣٥ ط مصطفى الحلبي سنة ١٣٤٩ هـ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الاضاحي باب نهى من دخل عليه عشر ذى الحجة وهو مرید التضحية أن يأخذ من شعره أو أظافره شيئاً انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٥٢ ط دار الحديث سنة ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م .

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ج ١ ص ٦٠٤ .

(٤) رواه الطبراني في الكبير وقال السيوطي حديث حسن انظر الجامع الصغير للسيوطي ج ١ ص ١٤٦ .

وجه الدلالة:

أن هذا الدليل يدل علي أن الأضحيه سنه في حقنا أما في حقه - عليه السلام -
نهى فرض (١).

٢ - عن أم سلمه رضي الله عنها أن النبي - عليه السلام - قال « إذا دخل أحدكم
العشر وأراد أن يضحى فلا يأخذ من شعره شيئاً ولا من أظفاره » (٢).

وجه الدلالة:

أن النبي علق الأضحية على الإراده وهذا يدل علي أنها ليست بواجبة
لأنها لو كانت واجبة لاحتما ولم يعلقها علي الإرادة،

قال الشافعي: هذا دليل علي أن التضحية ليست بواجبه لقوله - عليه السلام -
وأراد فجعله مفوضاً إلي إرادته (٣).

وقال ابن حزم الظاهري (٤) قوله من أراد أن يضحى برهان بأن الأضحية
مردودة إلي إرادة المسلم وما كان كذلك فليس فرضاً (٥)

(١) الحاوي الكبير للماوردي بتصريف ج ١٥ ص ٧١ ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٤ هـ .

(٢) سبق تخريج الحديث في ص .

(٣) المجموع للنووي ج ٨ ص ٣٠٠ .

(٤) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري عالم الأندلس في عصره وأحد الأئمة من
أشهر مؤلفاته المحلى في الفقه الظاهري توفي سنة ٤٥٦ هـ ترجمته في الأعلام للزركلي

ج ٤ ص ٢٥٤ .

(٥) المحلى لابن حزم الظاهري ج ٨ ص ٤ .

واعترض على هذا بأن النبي علق الجمعة على الإرادة في قوله صلى الله عليه وسلم «من أراد منكم الجمعة فليغتسل» (١).

ولم يدل تعلق الجمعة على الإرادة على أنها غير واجبة فكذلك الأضحية (٢) ولكن رد على هذه المناقشة بأن المعلق بالإرادة إنما هو الغسل دون الجمعة والغسل ليس بواجب فكذلك الأضحية (٣).

٣ -- روي عن أبي بكر (٤) وعمر (٥) أنهما كانا لا يضحيان مخافة أن يري الناس أنها واجبه .

وروي عن أبي مسعود البدرى (٦) أنه قال : لا أضحى وأنا موسر لثلاثا يقدر

(١) أخرجه البخارى ومسلم من رواية عبد الله بن عمر ، انظر صحيح البخارى كتاب الجمعة باب فضل الغسل يوم الجمعة ج٢ ص ١٥٧ ط عيسى الحلبي ، صحيح مسلم بشرح النووي ج٣ ص ٣٩٥ .

(٢) الحاوى الكبير للماوردي ج١٥ ص ٧٢ .

(٣) الحاوى الكبير ج ١٥ ص ٧٢ .

(٤) هو عبد الله بن أبي قحافة واسمه عثمان القرشى أبو بكر الصديق خليفة رسول الله وصاحبه ووزيره وأول من أسلم من الرجال توفى سنة ١٣ هـ ، ترجمته فى إسناف المبطأ للسيوطى ص ١٦ .

(٥) هو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشى العدوى أبو حفص أمير المؤمنين ولى الخلافة بعد أبى بكر بعهد منه قتل سنة ٢٣ هـ . ترجمته فى إسناف المبطأ للسيوطى ص ٢٣ .

(٦) هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة بن أسيرة بن عميرة بن عطية أبو مسعود الأنصارى البدرى صاحب رسول الله - ﷺ - شهد العقبة روى عن النبي - ﷺ - مات سنة ٤٠ هـ ترجمته فى أسد الغابة لابن الأثير ج٤ ص ٥٧ ط دار الشعب .

ونوقش هذا الاستدلال بأن الآية محتملة تفيد النحر يوم الأضحى وأيام التشريق وتحتل معاني أخرى كوضع اليدين علي النحر عند البدء في الصلاة . ولو سلم جدلا أن المقصود ذبح الضحايا فهي داله على أن النحر بعد صلاة العيد فهي تعيين لوقته لا لوجوبه وكأنه يقول « إذا نحرنا فبعد صلاة العيد » (١) .
أما السنه فأحاديث منها :

١ - ما روي عن مخنف بن سليم (٢) عن النبي ﷺ - أنه قال « علي كل مسلم في كل عام أضحية وعتيرة » (٣) .

وجه الدلالة :

ان هذا الحديث يدل علي وجوب الأضحية لأن في قول الرسول صلي الله عليه وسلم « علي » ايجاب والزام .

والعتيرة ذبيحة كانت تذبح في رجب كما تذبح الأضحية في ذي الحجة فنسخت العتيرة وبقيت الأضحية (٤) .

(١) سبل السلام للصنعاني ج٤ ص ٩١ .

(٢) هو مخنف بن سليم بن الحارث بن عوف بن ثعلبة الأزدى الغامدي استعمله علي علي أصبهان كانت معه رايه الأزدي يوم صفين قتل في سنة ٦٤ هـ .

جمته في : تهذيب لابن حجر ج ١٠ ص ٧٨ .

(٣) أخرجه أبو داود وابن ماجه وأحمد والطبراني في الكبير قال السيوطي حديث ضعيف

سنن أبي داود باب ما جاء في إيجاب الاضاحي ج ٣ ص ٩٣ ، سنن ابن ماجه باب

ضاحي واجبة أم لا ج ٢ ص ٢٤ مسند أحمد ج ٤ ص ٢١٥ ، الجامع الصغير للسيوطي

ونوقش هذا الدليل بما يلي :

١ - أنه من رواية أبو رملة عن محنف بن سليم وهما مجهولان عند

أصحاب الحديث:

٢ - أن جمعه بين الأضحية والعتيرة دليل علي اشتراكهما في الحكم

والعتيرة غير واجبة فكذلك الأضحية (١).

٣ - ما روي عن أبي هريره رضي الله عنه أن النبي - ﷺ - قال «من لم

يضحي فلا يشهدن مصلانا» (٢).

وجه الداله :

أنه - ﷺ - لما نهى عن قرب المصلي دل علي أن المنهي ترك واجبا

واقترف إثما يتعارض مع الصلاة وهذا في حقيقه الأمر يدل على الوجوب لأنها

لو لم تكن واجبه لما توعد النبي - ﷺ - تاركها (٣).

ونوقش هذا الدليل بأمرين:

أحدهما :

أنه جمع في الترك بين الأضحية والتأخير عن الصلاة والصلاة سنة

فكذلك الأضحية ويكون معناه من ترك ما أمرناه من الأضحية فليترك ما

أمرناه من الصلاة .

(١) ٦٧ ص ٥١ روى للمصنفين (١)

(٢) سبقت في كتابنا (٢) ص ٧٣

(٣) الحارثي الكبير للماوردى ج ١ ص ٧٣

(٢) سبق تخريج الحديث قس ص ٧

(٣) بدائع الصنائع ج ١ ص ٦٢

أن هذا زجر يتوجه إلي الاستحباب دون الوجوب فأما الواجبات فالأمر بها
والزام فعلها أبلغ في الواجبات من هذا الزجر (١).

الراجع:

بعد عرض مذاهب الفقهاء في حكم الأضحية وذكر ما استدل به كل فريق
علي ما ذهب إليه أميل إلي ترجيح الرأي القائل بأن الأضحية سنة مؤكدة لقوة
أدلتهم وسلامتها مما ورد علي غيرها من اعتراضات ويؤكد هذا ما قاله
الصنعاني (٢)

« ولضعف أدله الوجوب ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء
إلى أنها سنة مؤكدة » بل قال ابن حزم : لا يصح عن أحد من الصحابة أنها
واجبة (٣).

(١) الحاوي الكبير للماوردي ج ١٥ ص ٧٣ .

محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني الصنعاني المعروف بالأمير محدث فقيه
أصولي مجتهد متكلم من أئمة اليمن، ولد سنة ١٠٩٩ هـ ومات سنة ١١٨٢ هـ .
في معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ج ٩ ص ٥٦ .
بل السلام ج ٤ ص ٩١ ط مصطفى الحلبي سنة ١٣٧٩ هـ .

المخاطب بالأضحية:

المخاطب بالأضحية هو المسلم الحر البالغ العاقل المقيم القادر عليها وفي
مد القدرة خلاف بين المذاهب. فعند الحنيفة: القادر عليها هو الذي يملك مائتي
درهم الذي هو نصاب الزكاة أو متاعا يساوي هذا المقدار زائد عن مسكنه
ورباسه، أو حاجته وكفايته هو ومن تجب عليه نفقتهم^(١) وعند المالكية
هو الذي لا يحتاج إلي ثمنها لأمر ضروري في عامه فإن احتاج إلي ثمنها في
عامه فلا تسن^(٢) وعند الشافعية القادر عليها من يملك ثمنها زائدا عن حاجته
وحاجه م يعوله يوم العيد وأيام التشريق لأن ذلك وقتها^(٣).

وعند الحنابلة القادر عليها: هو الذي يمكنه الحصول علي ثمنها ولو
بالدين إذا كان يقدر علي وفاء دينه^(٤).

(١) تبين الحقائق للزيلعي ج٦ ص ٢ .

(٢) قوانين الأحكام الفقهية ص ١٨٦ .

(٣) حاشية القليوبي على شرح المحلى ج٤ ص ٢٤٩ .

(٤) كشف القناع للبهوتي ج٣ ص ١٨ .

المبحث الثالث
في
معرفة الاصلية

شروط الأضحية المجزئة

بشروط في الأضحية المجزئة ما يأتي:

الشرط الأول:

أن تكون الأضحية من النعم^(١) وهي الإبل والبقر، والغنم ويدخل في كل من الذكر والأنثى منه والخصي لإطلاق إسم الجنس علي ذلك والمعز نوع من بدائع الغنم، والجاموس نوع من البقر ولا يدخل شئ من الوحشي لأن وجوب الأضحية عرف بالشرع والشرع لم يرد بالإيجاب إلا في المستأنس^(٢) قال النووي^(٣): أجمع العلماء علي أنه لا تجزئ الأضحية بغير الإبل والبقر والغنم إلا كماه ابن المنذر^(٤) عن الحسن بن صالح^(٥) أنه قال تجوز التضحية ببقرة

خلافاً لما ذهب إليه ابن حزم الظاهري من جواز الأضحية بكل حيوان يؤكل لحمه من ذى أربع أو طائفة كالفرس والإبل وبقر الوحش والديك وسائر الطير والحيوان الحلال أكله والأفضل في كل ذلك ما طاب لحمه وكثر وغلائمه المحلى لابن حزم الظاهري ج ٥ ص ٣٧٠.

بدائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص ٦٩ ، بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ٦٠٥ مغنى المحتاج للخطيب ج ٤ ص ٢٨٤ ، العدة لبهاء الدين المقدسي ص ٢١٠ .

(١) هو الإمام الحافظ محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي إمام أهل عصره علماً وعبادة وسيد أو انه ورعا وسيادة ولد سنة ٦٣١هـ توفى رضى الله عنه سنة ٦٧٦هـ ترجمته في: طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥١٠ ط مكتبة وهبه .

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن المنذر الإمام أبو بكر النيسابوري أحد أعلام هذه الأمة وأخبارها كان إماماً مجتهداً حافظاً ورعا توفى سنة ٣١٨هـ ترجمته في طبقات الشيرازي ص ٨٩ .

(٣) هو الحسن بن صالح بن مسلم بن حى أبو عبد الله الهمداني الثوري الكوفي الفقيه العابد ولد سنة ١٠٠ وتوفى سنة ١٩٩هـ ترجمته في الجرح والتعديل للرازي ج ٣ ص ١٨ سير أعلام النبلاء للذهبي ج ٧ ص ٣٦١ ط مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ .

الوحش عن سبعة وبالظبي عن واحد وبه قال داود في بقره الوحش والله أعلم^(١)

قال الماوردي^(٢) في بيان وجه اختصاص الضحايا بالنعم

أما الضحايا: فلا تجوز إلا من النعم لأمرين :

أحدهما: قول الله تعالى «أحلّت لكم بهيمة الأنعام»^(٣).

والثاني: أنه لما اختصت النعم بوجوب الذكاة اختصت بالأضحية لأنها

قربه^(٤) والنعم هي الإبل والبقر والغنم....

وفي تسميتها نعما وجهان:

أحدهما: لنعمه وطئها إذا مشيت حتى لا يسمع لأقدامها وقع.

والثاني: لعموم النعمه فيها في كثره الإنتفاع بألبتها ونتاجها.

أفضل أنواع النعم في الأضحية

اختلف الفقهاء في أفضل أنواع النعم في الأضحية علي رأيين.

الأول: واليه ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية أن أفضل أنواع

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج٧ ص١٣٢.

(٢) هو علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن البصري المشهور بالماوردي ولد سنة ٣٦٤

وتوفى سنة ٤٥٠ هـ ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى ج٣ ص٣٠٣.

(٣) من الآية رقم ١ من سورة المائدة.

(٤) الحارثي الكبير للماوردي ج١٥ ص٧٦.

النعم في الأضحية الإبل لأنها أكثر لحما ثم البقر ثم الغنم ثم المعز وذكر كل نوع أفضل من إناثه وإناثه أفضل من ذكر ما بعده (١)

الثاني: وإليه ذهب المالكية أن أفضل أنواع النعم في الأضحية الغنم ثم البقر ثم الإبل والضأن أفضل من المعز وإناثها أفضل من فحول المعز وحول الضأن من إناث المعز وإناث المعز خير من الإبل والبقر (٢).

سبب الخلاف:

(١) يرجع سبب الخلاف إلي أحد أمرين:

١ - معارضة القياس لدليل الفعل وذلك أنه لم يرد عنه عليه الصلاة والسلام أنه ضحي إلا بكبش فكان ذلك دليلا علي أن الكباش في الضحايا أفضل وذلك فيما ذكر بعض الناس.

أما القياس فلأن الضحايا قربه بحيوان فوجب أن يكون الأفضل فيها الأفضل في الهدايا.

٢ - هل الذبح العظيم الذي فدي به إبراهيم سنة باقية إلي اليوم وأنها الأضحية أم أنها ليس باقية إلي اليوم؟

فمن ذهب إلي أنها سنة باقية قال الكباش أفضل ومن رأي أنها ليست

(١) المبسوط للسرخسي ج٢ ص ١٢ ص ٩ ط مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨هـ روضة الطالبين للإمام

النووي ج٢ ص ٤٦٦ ط دار الكتب العلمية سنة ١٤١٢هـ نيل المآرب بشرح دليل

الطالب ص ١٦٢ .

(٢) مسالك الدلالة على مسائل متن الرسالة للحافظ أبي الفياض أحمد محمد الصديق

ص ١٥٣ ط مكتبة القاهرة ١٢٩١هـ ١٩٧١م .

سنة باقية لم يكن عنده دليل علي أن الكباش أفضل مع أنه قد ثبت أن رسول
الله ضحي بالأمرين جميعاً^(١).

الأدلة

أدلة الجمهور علي أن أفضل الاتواع في الأضحية الإبل:

استدل جمهور الفقهاء علي ما ذهبوا إليه من أن أفضل أنواع النعم في
الأضحية الإبل ثم البقر ثم الغنم. بما يأتي:

١ - ما روي عن أبي هريره رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «من
إغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنه ومن راح في الساعة
الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا ومن
راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما
قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر»^(٢).

وجه الدلالة:

أن الحديث يدل علي أن التضحية بالإبل أفضل من غيره لأن النبي قدم
الإبل وجعل البقر في الدرجة الثانية وجعل الغنم في الدرجة الثالثة^(٣).

(١) بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ٦٠٦ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ، انظر شرح مسلم للنووي كتاب الجمعة باب الطيب
والسواك يوم الجمعة ج ٣ ص ٣٩٨ .

٢ - قياس الضحايا علي الهدايا فكما أن الأفضل في الهدايا الإبل
بذلك الأفضل في الضحايا الإبل بجامع أن كلا منهما ذبح يتقرب به إلي الله
بانت الإبل فيه أفضل لأن الإبل أكثر لحما ونفعا (١).

أدله المالكيه :

علي أن افضل الاتواع في الاضحيه الغنم:

استدل المالكيه علي أن أفضل أنواع النعم في الأضحيه الغنم بما روى عن
« رضي الله عنه أن النبي - ﷺ - ضحي بكبشين أملحين (٢) أقرنين
بهما بيده وسمي وكبر (٣).

وجه الدلالة :

أن الحديث يدل علي تفضيل الضأن لأن النبي ضحي به ومثل هذا اللفظ
لا يستعمل إلا فيما يواظب عليه ومعلوم أن النبي - ﷺ - لا يواظب في خاصه
لا علي الأفضل (٤).

ونوقش هذا بأن النبي - ﷺ - إنما ضحي بالضأن لبيان الجواز أولآنه -

(١) المجموع للنووي ج٨ ص ٣٩٨ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الاضحيه باب استحباب الضحيه وذبحها مباشرة بلا
توكيل ج٧ ص ١٣٣ .

(٣) الأملح هو الأبيض الخالص البياض قال الأصمعي هو الأبيض ويشوبه شيء من السواد
قال أبو حاتم هو الذي يخالط بياضه حمرة قال الكسائي هو الذي فيه بياض وسواد
والبياض أكثر وقال الداودي هو المتخلل الشعر بسواد وبياض .

النهاية لابن الاثير ج٤ ص ٣٥٤ ط المكتبة العلمية بيروت لسان العرب لابن منظور .

(٤) المنتقى للبايج ج٣ ص ٨٨ ط السعادة سنة ١٣٣٢ هـ .

ﷺ - لم يتمكن ذلك الوقت إلا من الغنم وقد ثبت في الصحيح أنه - ﷺ -
ضحى عن نسائه بالبقر (١).

ولهذا يتبين رجحان ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من أن الأفضل في
الأضحية الإبل ثم البقر ثم الغنم.

ما يشترط لصحة الأضحية بالضأن :

يشترط لصحة الأضحية بالضأن بلوغه سنة كاملة وان لم يجزع قبل السنة
أجزاء عند جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

واستدلوا بما روي عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله - ﷺ - قال: لا
تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جزعة من الضأن» (٢).

فهذا الحديث يدل علي أنه لا تجوز الأضحية بجزعة غير الضأن أما جزعة
الضأن فتجوز التضحية بها سواء وجد غيره أم لا (٣) وخالف ابن حزم الظاهري
جمهور الفقهاء فذهب إلي أنه لا يجزئ في الأضاحي جزعة الضأن واستدل بقول
النبي - ﷺ - لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جزعة من
الضأن (٤)

وقال في وجه الدلالة إن الجزعة لا تجوز في أي حال من الأحوال إلا عند
تعذر المسنة (٥).

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٣ ص ٤٠٠ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الأضحية باب سن الأضحية ج ٧ ص ١٣٠ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٧ ص ١٣٠ .

(٤) سبق تخريج الحديث .

(٥) سبل السلام ج ٤ ص ٩٤ .

والراجع هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من حل التضحية بالجذع من الضأن لأن الحديث الذي استدل به ابن حزم محمول علي الاستحباب والأفضل وتقديره كما قال النووي: يستحب لكم ألا تذبحوا إلا مسنة فإن عجزتم فجذعة ضأن وليس فيه تصريح بمنع جزعة الضأن وأنها لا تجزئ بحال وقد أجمعت الأمة علي أنه ليس علي ظاهره لأن الجمهور يجوزون الجذع من الضأن مع وجود غيره أو عدمه (١).

ما يشترط لصحة الأضحية بالبقر والماعز

إن كان ما يضحي به من الماعز والبقر فيشترط فيهما بلوغ سنتين وأن يخل في الثالثة.

لما روي البراء بن عازب (٢) قال ذبح أبو بردة (٣) قبل الصلاة فقال النبي ﷺ - «أبدلها» فقال يا رسول الله ليس عندي إلا جزعة فقال رسول الله - ﷺ «اجعلها مكانها ولن تجزئ عن أحد بعدك» (٤).

شرح النووي على صحيح مسلم ج ٧ ص ١٣٢ .

هو البراء بن عازب بن الحارث بن عدى بن مجدعة بن حارثة الأوسى أبو عمارة المدني صحابي بن الصحابي مات سنة ٧٢ هـ ترجمته في تهذيب التهذيب ج ١ ص ٤٢٦ .
وهو هاني بن نيار بن عمرو الأنصاري خال البراء بن عازب مشهور بكنيته، وقيل اسمه لك، والأول أشهر مات في أول خلافة معاوية ، ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة ، ج ١١ ص ٣٤٤ مكتبة الكليات الأزهرية .

صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الأضحية باب وقت التضحية ج ٧ ص ١٢٦ .

ما يشترط لصحة الأضحية بالإبل :

إن كانت الأضحية من الإبل فيشترط بلوغه خمس سنوات وأن يدخل في السادسة لقول النبي - ﷺ - : لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم فتذبحو جزعه من الضأن^(١) قال النووي: قال العلماء والمسنة الثانية من كل سن من الإبل والبقر والغنم. جاء في لسان العرب: البعير إذا استكمل الخامسة وطعن في السادسة فهو ثني، وهو أدنى ما يجوز من سن الإبل في الأضاحي^(٢).

ما تجزي عنه البدنة والبقره والشاة :

أما البدنة أو البقرة فتجزي عن سبعة أشخاص أو سبعة بيوت وتجزي في حق شخص طلب منه سبع شياة بأسباب مختلفه كالتمتع، والقرآن والفوات ومباشرة محظورات الإحرام وترك الرمي والمبيت والمقيات فيلزم لكل واحد من السبعة التصديق بجزئ من حصته لإطعام الفقراء والمساكين كما روي عن جابر^(٣) رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله - ﷺ - مهلين بالحج فأمرنا رسول الله - ﷺ - أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منس في بدنة^(٤).

وسواء اتفقوا في نوع القرية أو اختلفوا كما إذا قصد بعضهم التضحية

وبعضهم الهدى^(٥).

(١) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الأضاحي باب سنن الأضحية ج ٧ ص ١٣٠ .

(٢) لسان العرب لابن منظور مادة ثني ج ١ ص ٥١٦ ط دار المعارف .

(٣) هو جابر بن عبد الله أبو عبد الله الانصاري الفقيه مفتي المدينة في زمانه كان آخر من شهد بيعة العقبة في السبعين من الأنصار توفي سنة ٧٨ هـ وقيل ٧٣ هـ ترجمته في أسد الغابة لابن الأثير ج ١ ص ٣٠٧ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الحج باب الاشتراك في الهدى ج ٥ ص ٧٦ .

(٥) شية البيجرمي على الخطيب ج ٤ ص ٢٨٠ .

ولو ضحي واحد ببذنة أو بقرة بدل شاة فالذائد عن السبع تطوع يصرفه
عن التطوع إن شاء. وأما الشاة المعينة من الضأن أو الماعز فتجزئ عن واحد
فإن ذبحها عنه وعن أهله أو عنه وأشرك غيره معه في ثوابها جاز لما روي
أنس رضي الله عنه قال:

ضحى النبي - ﷺ - بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمي وكبر
بنيع رجله علي صفاهما (١).

وما روي أن أبا أيوب الأنصاري قال:-

كنا نضحى بالشاه الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ثم تباهي
س بعد فصارت مباحة (٢).

ولو اشترك أكثر من سبعة في بقرتين أو بدنتين لم يجز عنهم ذلك لأن كل
بدل لم يخصه سبع بذنة أو بقرة من كل واحد من ذلك.

الشرط الثاني:

أن تكون الأضحية سليمة من كل عيب ينقص اللحم فالمعيبة لا تجزي
لغيرها التي تمنع من أجزاء الأضحية هي:

١ - العور البين فلا يصح من بهيمة الأنعام ما كان أعور لأنها تقصر
العور في الرعي فيقل لحمها أو لأنه موكس لثمنها وسواء لحقها العور فأذهب
بغيره أو كانت باقيه ولا تبصر بها.

(١) صحيح مسلم بشرح النووي باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل ج ٧ ص
١٣٣.

(٢) رواه مالك انظر موطأ مالك برواية محمد الحسن كتاب لضحايا باب ما يجزى من

قال الشافعي: وأقل العور البياض الذي يغطي الناظر، فإن غطي ناظرها بيباض أذهب بعضه وبقي بعضه نظر، فإن كان الذاهب أكثر لم تجزئ، وإن كان الذاهب أقل أجزاء (١).

٢ - المرضي البين فالشاة الظاهر مرضها والتي لم تعد قادرة علي المشي والحركة والاكل لا تجزئ في الأضحية.

ومن المرضي البين الهيام وهو من داء البهائم وذلك أن يشتد عطشها حتي لا ترتوي من الماء وقليله وكثيره مؤثر في عدم اجزاءها في الأضحيه لأنه داء مؤثر في اللحم.

وتقيد المرض بالبين يفيد أنه لو كان المرض يسيرا أي خفيفا لم يضر (٢).

٣ - العرج البين فلا يجزئ في الأضحية العرجاء التي اشتد عرجها بحيث يؤثر عليها في المشي فتسبقها صواحبها إلي المرعي وتتخلف عن القطيع فلو كان العرج يسيرا نظر فيه فإن قصرت به عن لحوق الصحيح في المشي والسعي لا يجزئ وإن لم تقصر به عن الصحيح أجزاء (٣).

٤ - العجفاء لتي لا تنقي والعجف فرط الهزال المذهب للحم

والنقا: المخ والتي لا تنقي اللتي لا مخ لها للعجف الذي بها والضابط في العجف غير المجزئ: أن ينتهي إلي حد تأباه نفوس المترفين في الرخاء بالرخص (٤).

١ مغني المحتاج للخطيب ج٤ ص ٢٨٧ بتصرف .

حاشية البيجرمي على الخطيب ج٤ ص ٢٨٢ ط مصطفى الحلبي سنة ١٣٧٠ هـ .

قال ابن الرفعة (١) : ينبغي أن يكون المرجع في ذلك إلى العرف (٢) قال
البردي : إن كان العجف الذي بها قد أذهب مخها لم يجز الأضحية بها سواء
أن العجف خلقه أو مزمننا وإن لم يذهب مخها نظر فإن كان عجفها لمرض لم
يؤثر إن كان خلقة أجزاء لأنه في المرض داء وفي الخلقه دواء (٣).
والدليل علي عدم أجزاء هذه العيوب الأربع .

ما روي عن البراء بن عازب أن رسول الله - ﷺ - : « لا يجزئني
أناحي العوراء البين عورها والمريضه التي بين مرضها والعرجاء البين عرجها
بجفاء التي لا تنقي » (٤).

ويقاس علي هذه العيوب الأربعه كل ما يشبهها في التسبب في الهزال
بناص الحم .

(١) هو أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع بن حازم بن ابراهيم بن العباس الأنصاري
المصري الشافعي المعروف بابن الرافعة، اشتهر بالفقه إلى أن صار يضرب به المثل، ولد
في مدينة الفسطاط سنة ٦٤٥ هـ وتوفى سنة ٧١٠ هـ .

(٢) بعنه في طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ج٥ ص١٧٦ ط دار المعرفة .
(٣) كفاية الأخيار ج٢ ص٢٣٨ .

(٤) الحاوي للماوردي ج٥ ص ٢٣٨ .

(٥) أخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم والبيهقي وقال الحاكم حديث
صحيح ولم يخرجاه، تلخيص الحبير لابن حجر ج٤ ص ١٤٠ ط دار المعرفة سنة

حكم حدوث عيب بالاضحية

إذا اشترى شخص أضحية ثم حدث بها عيب يمنع إجزائها بأن كسرت رجلها، أو حدث بها عرج بين فقد اختلف الفقهاء في إجزائها في الأضحية وعدم إجزائها علي قولين:

الأول: أنها لا تجزئ وبه قال الحنفية وبعض المالكية والظاهرية لأن الأضحية عندهم واجبة فلا يبرأ منها إلا بإراقة دمها سليمه كما أوجبها في ذمته (١).

الثاني: أنها تجزئ وبه قال الشافعية والحنابلة (٢) واستدلوا بما روي عن أبي سعيد الخدري قال ابتعنا كبشا نضحى به، فأصاب الذئب من إلبته فسألنا النبي - ﷺ - فأمرنا أن نضحى به (٣).

والراجع هو القول القائل بأنها لا تجزئ لأن الحديث الذي استدل به المجوزون في إسناده جابر الجعفي وهو ضعيف (٤).

(١) بدائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص ٧٦، المداونة الكبرى ج ١ ص ١٨٥ . المحلى لابن حزم ج ٨ ص ٤١ .

(٢) معنى المحتاج للخطيب ج ٤ ص ٢٨٩، المعنى لابن قدامة ج ٨ ص ٦٢٦ ط عالم الكتب بيروت أحكام الذبائح د/محمد عبد القادر ص ١٣٧ .

(٣) أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي من رواية أبي سعيد، وقال ابن حجر ومداره على جابر الجعفي وشيخه محمد بن قرظة غير معروف، تلخيص الحبير لابن حجر ج ٤ ص ١٤٤ دار المعرفة سنة ١٣٨٤ هـ .

(٤) الجرح والتعديل للرازي ج ٢ ص ٤٩٨ ط دار إحياء التراث العربي .

الشرط الثالث :

أن تكون التضحية في وقت مخصوص وسنفضل هذا الأمر في مبحث

سند.

الشرط الرابع :

النية فلا تجزئ الأضحية بدونها لأن الذبح قد يكون للحم وقد يكون
للقرية، والفعل لا يقع قرية بدون النية لقوله - ﷺ - «إنما الأعمال بالنيات» (١)

هذا إذا كانت الأضحية تطوعا، وكذلك إن كانت الأضحية واجبة بنذر
حكى كقوله «جعلت هذه الشاة للأضحية فالنية لازمة أيضا لأن صيغة الجعل
وقع فيها خلاف في أصل اللزوم واحتاجت لتقويتها إلي النية .

أما إذا كانت الأضحية واجبة بنذر حقيقى كقوله لله علي نذر أن أضحي
بهذه الشاة فلا يشترط لها النية بعد ذلك لأن ذلك القول يتضمن النية فلا
بحتاج إلي النية (٢) .

(١) صحيح البخارى بحاشية السندي كتاب الأيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية ج١

ص: ٢٠ ط عيسى الحلبي .

(٢) بدائع الصنائع للكسائي ج٥ ص٧١ قوانين الأحكام الشرعية لابن حزم ص١٨٧ مغنى

المعتاد الخط . ص٢٨٩ ، كشف القناع للبهوتي ج٣ ص٦ .

المبحث الرابع

فى

وقت التضحية

وقت التضحية

اتفق الفقهاء علي أن أفضل وقت التضحية هو اليوم الأول قبل زوال الشمس لحديث البراء بن عازب قال: قال رسول الله - ﷺ - «إن أول ما نبأ به في يومنا هذا: أن نصلي، ثم نرجع فننحر، فمن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ومن ذبح قبل ذلك فإنما هو لحم قدمه لأهله، ليس من النسك في شيء» (١).

كما إتفقوا علي أنه لا يجوز ذبح الأضحية قبل طلوع الفجر يوم النحر ولكنهم اختلفوا في ابتداء وقتها بعد ذلك علي ثلاث مذاهب:

المذهب الأول:

أن أول وقتها يبدأ بطلوع الشمس وارتفاعها حتي تخرج عن كراهة التنقل بالصلاة ومضي قدر ركعتين وخطبتين سواء صلي الإمام أم لا، وسواء صلي المضحي أم لا، وسواء كان من أهل الأمصار أم من أهل القرى وسواء ذبح الإمام ضحيته أم لا وإليه ذهب الشافعية والحنابلة في رواية (٢).

المذهب الثاني:

إن ابتداء وقت الأضحية يدخل بطلوع الفجر من يوم النحر في حق أهل القرى والبوادي، أما في حق أهل الأمصار فيدخل وقتها بصلاة الأئمة فيها وإليه ذهب أبو حنيفة والثوري (٣).

(١) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الأضاحي، باب وقتها ج ٧ ص ١٢٥ .

(٢) المجموع للنووي ص ٣٠٣ الحوى للماوردي ج ١٥ ص ٥٨ .

كشاف القناع للبهوتي ج ٣ ص ٩ .

المذهب الثالث:

أن ابتداء وقت الأضحية يدخل بصلاة الإمام وخطبته ونحره وإليه ذهب الإمام مالك والإمام أحمد في الرواية الثانية إلا أنه لم يشترط ذبح الإمام (١).

سبب الخلاف

يرجع سبب اختلاف الفقهاء في ابتداء وقت الأضحية إلي اختلاف الآثار في هذا الباب وذلك أنه جاء في بعضها أن النبي - ﷺ - أمر لمن ذبح قبل الصلاة أن يعيد الذبح، وفي بعضها « أنه أمر لمن ذبح قبل ذبحه أن يعيد » خرج هذا الحديث الذي فيه هذا المعنى مسلم: (٢) فمن جعل ذلك موطنين اشترط ذبح الإمام في جواز الذبح ومن جعل ذلك موطناً واحداً قال: إنما يعتبر في أجزاء الذبح الصلاة فقط (٣).

الأدلة:

أدلة أصحاب المذهب الأول:

استدل القائلون بأن أول وقت الأضحية يبتدأ بطلوع الشمس وارتفاعها قدر ومح ومضي قدر ركعتين بما يأتي:

١ - ما روي عن البراء بن عازب أن خاله أبو بردة بن نيار ذبح قبل أن يذبح النبي - ﷺ - فقال يا رسول الله هذا يوم اللحم فيه مكروه وإني عجلت سيكتي لأطعم أهلي وجيراني وأهل داري فقال رسول الله - ﷺ - قد فعلت

بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن ج ١ ص ٦١٣. المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ٦٣٦.

ش - الزبير ج ١ ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

بعد ذبحها آخر قال يا رسول الله إن عندي عناق^(١) لبن هي خير من شاتي لحم
الله هي خير نسيكتيك ولا تجزي جذعه عن أحد بعدك^(٢).
وجه الدلالة:

أن قول النبي - ﷺ - « قد فعلت فأعد ذبحا آخر » يعد دليلا على أن
التضحية من بعد صلاة العيد فلا تجزئ قبله والمراد صلاة المضحى نفسه
رسول الله - ﷺ - « علق التحرم به في قوله « لا يذبحن أحد حتي يصلي »
المضحى يجوز أن يصلي العيد منفردا، وليس يعتبر فعله للصلاة اتفاقا فدل
بأنه أراد وقت الصلاة^(٣).

٢ - أن الأضحية عبادة يتعلق آخرها بالوقت فتعلق أولها بالوقت
الصيام.

قال الماوردي: ما توقف من العبادات إذا تقدر آخره بالوقت تقدر أوله
لوقت^(٤).

أدله أصحاب المذهب الثاني

استدل القائلون بأن ابتداء وقت الأضحية يدخل بطلوع الفجر من يوم
النحر في حق القرى وبصلاة الأئمة في حق أهل المصر.

(١) العناق: الأئني من أولاد المعز ما لم يتم له سنة النهاية لابن الأثير ج ٣ ص ٣١١ ط
عيسى الحلبي .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الأضاحي باب وقت الأضحية ج ٧ ص ١٢٤ .

(٣) سبل السلام للصنعاني ج ٤ ص ٩٢ .

(٤) الحارثي الكبير للماوردي ج ١٥ ص ٨٦ .

بما روي عن البراء بن عازب أن النبي - ﷺ - قال: « لا ذبح قبل صلاة الإمام (١) »

وجه الدلالة:

أن الرسول - ﷺ - رتب الذبح علي الصلاة فلا يجوز قبله إلا أن هذا الشرط وهو الذبح بعد الصلاة في حق أهل الأمصار أما وقتها في حق أهل البوادي والمسافرين إذا طلع الفجر الثاني (٢) ونوقش هذا الدليل بما يأتي:

١ - أن الإمام رسول الله - ﷺ - وقد مضي فوجب أن يعتبر وقت الصلاة.

٢ - أن المراد بالحديث قبل وقت صلاة الإمام كما في قوله - ﷺ - « من أدرك ركعه من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر »

يريد من إدراك من وقت العصر

قال الماوردي إنما جعلناه علي أحد هذين الجوابين في أهل المصر كما عدلوا به عن ظاهره في حق أهل القري (٣).

(١) رواه أحمد من حديث البراء بن عازب بلفظ لا يذبحن أحد حتى تصلي مسند أحما ج ٤ ص ٢٨٧ .

(٢) المبسوط للسرخسي ج ١٢ ص ١٠ . بدائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص ٧٣ .

أدله أصحاب المذهب الثالث

استدل القائلون بأن ابتداء وقت الأضحية يدخل بصلاة الإمام وخطبته
بعده بما يأتي:

١ - قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله
رسوله » (١).

قال الحسن البصري نزلت في قوم ذبحوا قبل أن يصلي النبي - ﷺ -
مرهم أن يعيدوا الذبح وقيد الذبح بالأضحية للاحتراز عن الهدى فلا يتقيد
بذبح الإمام لأن الحاج لا يصلي العيد (٢).

٢ - ما روي عن جابر (٣) أن النبي - ﷺ - صلى يوم النحر بالمدينة
لدم رجال فنحروا وظنوا أن النبي - ﷺ - قد نحر فأمرهم أن يعيدوا (٤).

وجه الدلالة:

في الحديث دلالة علي أنه لا يجوز ذبح الأضحية قبل ذبح الإمام وإلا لما
كان للأمر بالإعادة فائدة.

(١) من الآية رقم ١ من سورة الحجرات .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٦ ص ١٦٠ ط دار أحياء التراث العربي .

(٣) هو جابر بن عبد الله أبو عبد الله الأنصاري الفقيه مفتي المدينة في زمانه كان آخر من
شهد بيعة العقبة في السبعين من الأنصار حمل عن النبي - * - علماً كثيراً نافعاً
مات سنة ٧٨ هـ ترجمته في أسد الغابة ج ١ ص ٣٠٧ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الأضاحي باب سن الأضحية ج ٧ ص ١٣١ .

ونوقش هذا الدليل بأن المراد زجرهم عن التعجل الذي قد يؤدي إلي فعلها قبل الوقت ولذا لم يأت في الأحاديث إلا تقيدها بصلاته - ^{صلى الله عليه} - (١)

الإرجح :

بعد ذكر مذاهب الفقهاء وأدلتهم في ابتداء وقت الأضحية فأنني أميل إلي أنه يبدأ بعد طلوع شمس يوم النحر ومضي قدر صلاة ركعتين وخطبتين لقوله أدلتهم وسلامتها مما ورد علي أدله المخالفين.

في نسخة - روي أن أبا عبد الله عليه السلام قال في صلاة الأضحية أنها تبدأ بعد طلوع شمس يوم النحر ومضي قدر صلاة ركعتين وخطبتين.

قوله تعالى:

فإذا قرأ القرآن فاستمع له كل قائل منه لعل يتقوا

تأليفه في سنة ١٠٠٠ هـ في نسخة - روي أن أبا عبد الله عليه السلام قال في صلاة الأضحية أنها تبدأ بعد طلوع شمس يوم النحر ومضي قدر صلاة ركعتين وخطبتين.

مدة الذبح :

اختلف الفقهاء في مدة الذبح علي أقوال أشهرها قولان:

الأول : أن مدة الذبح ثلاثة أيام يوم العاشر ويومان بعده وبه قال الإمام
بو حنيفة ومالك وأحمد في رواية^(١).

الثاني : أن مدة الذبح أربعة أيام يوم النحر وأيام التشريق الثلاثة وبه
قال الإمام الشافعي وأحمد في الراوية الثانية وعطاء والحسن والبصري^(٢)
لأوزاعي^(٣) وغيرهم^(٤).

سبب الخلاف

يرجع سبب اختلاف الفقهاء في مدة الذبح إلي شيئين ذكرهما بن رشد
قال: وسبب اختلافهم شيئان:

أحدهما:

اختلافهم في الأيام المعلومات ما هي في قوله تعالى: « ليشهدوا منافع
هم ويذكروا اسم الله في أيا معلومات علي ما زقهم من بهيمة الأنعام »^(٥).

(١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ٧٤، قوانين الأحكام الشرعية ١٨٣ .

المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ٦٣٦، زاد المعاد لابن القيم ج ١ ص ٢٤٦ .

(٢) هو : الحسن بن أبي الحسن يسار البصرى، أبو سعيد، يعد إماماً من أئمة التابعين،
كان عالماً جامعاً عابداً مات سنة ١١٠ هـ ترجمته في: تهذيب النهذيب لابن حجر ج ٢
ص ٢٣١ .

(٣) هو : عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي إمام أهل الشام في وقته ولد سنة ٨٨ هـ ومات
سنة ١٥٧ هـ، ترجمته في : طبقات الحفاظ للسيوطى ص ٧٩ .

(٤) كفاية الأخيار ج ٢ ص ١٤٨ ، مغنى المحتاج ج ٤ ص ٢٨٧ .

(٥) من الآية رقم ٢٨ من سورة الحج .

ف قيل يوم النحر ويومان بعده وهو المشهور وقيل العشر الأول من ذي الحجة.

و الثاني: معارضه دليل الخطاب في هذه الآية لحديث جبير بن مطعم (١) وذلك أنه ورد فيه عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال:

« كل فجاج مكة منحر، وكل أيام التشريق ذبح »

فمن قال في الأيام المعلومات أنها يوم النحر ويومان بعده في هذه الآية ورجح دليل الخطاب فيها علي الحديث المذكور قال: لا نحر إلا في هذه الأيام. ومن رأي الجمع بين الحديث والآية وقال لا معارضة بينهما إذ الحديث اقتضي حكما زائدا علي ما في الآية ليس المقصود منها تحديد أيام الذبح والحديث المقصود منه ذلك قال: يجوز الذبح في اليوم الرابع إذ كان باتفاق من أيام التشريق (٢).

التشريق (٢)
الذبح في يوم النحر ويومان بعده وهو المشهور وقيل العشر الأول من ذي الحجة.
و الثاني: معارضه دليل الخطاب في هذه الآية لحديث جبير بن مطعم (١) وذلك أنه ورد فيه عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال:
« كل فجاج مكة منحر، وكل أيام التشريق ذبح »
فمن قال في الأيام المعلومات أنها يوم النحر ويومان بعده في هذه الآية ورجح دليل الخطاب فيها علي الحديث المذكور قال: لا نحر إلا في هذه الأيام. ومن رأي الجمع بين الحديث والآية وقال لا معارضة بينهما إذ الحديث اقتضي حكما زائدا علي ما في الآية ليس المقصود منها تحديد أيام الذبح والحديث المقصود منه ذلك قال: يجوز الذبح في اليوم الرابع إذ كان باتفاق من أيام التشريق (٢).

جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي قدم علي النبي في فداء
في بدر مات سنة ٥٧ أو ٥٨ أو ٥٩ هـ الإصابة في تميز الصحابة ج١ ص ٢٢٦ .
المجتهد ونهاية المقتصد ج١ ص ٦١٤ ص ٦١٥ .

الأدلة

أدله القائلين بأن مدة الذبح ثلاثة أيام:

استدل القائلون بأن مدة الذبح ثلاثة أيام، يوم العاشر ويومين بعده بما روي عن ابن عمر أن رسول الله - ﷺ - نهى أن تؤكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث^(١).

وجه الدلالة:

أن نهى النبي أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث يدل علي أن مدة الذبح ثلاثة أيام إذ لا يجوز الذبح في وقت يحرم فيه الأكل ثم نسخ تحريم الأكل وبقي وقت الذبح بحاله^(٢)

ونوقش هذا الدليل: بأن نهى النبي - ﷺ - عن إدخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث لا يدل علي أن أيام الذبح ثلاثة فقط لأن الحديث دليل علي نهى الذابح أن يدخل شيئاً فوق ثلاثة أيام من ذبحه فلو أخر الذبح إلي اليوم الثالث لجاز له الإدخار إلي تمام الثلاث من وقت الذبح^(٣).

أدله القائلين بأن مدة الذبح أربعة أيام:

استدل القائلون بأن مدة الذبح أربعة أيام هي يوم النحر وأيام التشريق بما

(١) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الأضاحي باب ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام ج ٧ ص ١٤٣ .

(٢) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٦٣٩ .

(٣) زاد المعاد لابن القيم ج ١ ص ٢٤٦ .

روي عن جبير بن مطعم قال: قال رسول الله - ﷺ - « كل أيام التشريق ذبح » (١).

وجه الدلالة:

دل الحديث علي أن الذبح ثلاثة أيام بعد يوم النحر فإن لم يضح حتى مضت أيام التشريق ننظر فإن كان ما يضحى تطوعاً لم يضح لأنه ليس بوقت لسنة الأضحيه، وإن كان نذر لزمه أن يضحى لأنه وجب عليه ذبحه فلم يسقط بفوات الوقت (٢).

والإرجح:

هورأي القائلين بأن مدة الذبح أربعة أيام هي يوم النحر وأيام التشريق الثلاثة لما يأتي:

١ - أنه لا تلزم بين ما نهى عنه النبي - ﷺ - من ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث وبين اختصاص الذبح بثلاث لوجهين:

أحدهما:

أنه يسوغ الذبح في اليوم الثاني والثالث فيجوز له الادخار الي تمام الثلاث من يوم الذبح.

(١) رواه البيهقي وقال هو حديث مرسل لأنه من رواية سليمان بن موسى الأسدي فقيه أهل الشام عن جبير ولم يدركه ورواه من طرق ضعيفه متصلاً.

السنن الكبرى للبيهقي باب من قال الاضحى جائزاً يوم النحر ج ١ ص ٢٩٥ .

الشرح الكبير لعز الدين المقدسي ج ١١ ص ١١٤ .

الثاني:

أنه لو ذبح في آخر جزء من يوم النحر لساغ له حينئذ الادخار ثلاث أيام بعده بمقتضى الحديث وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه «أيام النحر يوم الأضحى وثلاثة أيام بعده» (١).

(٢) أن رأيهم فيه توسعه علي المضحى. والله أعلم

حكم ذبح الأضحية ليلاً:

يكره ذبح الأضحية ليلاً وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد في رواية

لنهي النبي - ﷺ - عن الذبح ليلاً ولأنه ربما أخطأ محل ذبحها بظلمة ليلاً، ولأنه يصير مستتراً بها والمظاهره بها أولى فلهذه المعاني كره ذبحها ليلاً ذبحها أجزاء لأن الله تعالى قال: «والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم آخيراً» (٢) ولم يفرق بين الليل والنهار فكان علي عمومه فيها ولأن الليل زمان النحر فجازت الأضحية فيه كالنهار» (٣)

وذهب الإمام مالك في المشهور عنه والإمام أحمد في روايه ثانية إلي جواز ذبح الأضحية ليلاً لأن الشرع ورد بالذبح في زمن مخصوص وهو

إد المعاد لابن القيم ج ١ ص ٢٤٦ .

من الآية رقم ٣٦ من سورة

بين الحقائق للزيلعي ج ٦ ص ٤، الحاوي الكبير للماردي ج ٥ ص ١٦٤ المغني لابن

أمة ج ٨ ص ٦٣٩ .

قال تعالى « لذكروا اسم الله في أيام معلومات علي ما رزقهم من بهيمة الأنعام » (١).

فاسم اليوم في الآية لا يتناول الليل ومن هنا لا يجوز الذبح ليلاً (٢) وما ينبغي أن يعلم أن

اختلاف الفقهاء في حكم الذبح ليلاً مرجعه إلي الاشتراك في اسم اليوم فتارة يطلقه العرب علي النهار والليله مثل قوله تعالى: « فتمتعوا في داركم ثلاثة أيام » (٣).

ومره يطلقه العرب علي الأيام دون الليالي مثل قوله تعالى :

« سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً » (٤).

فمن جعل اسم اليوم يتناول الليل مع النهار في قوله تعالى:

« وذكروا اسم الله في أيام معلومات » (٥).

قال يجوز الذبح بالليل والنهار في هذه الأيام.

ومن قال اسم اليوم لا يناول الليل في هذه الآية قال لا يجوز الذبح ولا

النحر بالليل (٦).

(١) من الآية رقم ٣٤ من سورة الحج .

(٢) مسالك الدلالة على مسائل متن الرسالة ص ١٥٥ ، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٦٣٩ .

(٣) من الآية رقم ٦٥ من سورة هود .

(٤) من الآية رقم ٧ من سورة الحافة .

(٥) من الآية رقم ٢٨ من سورة الحج .

(٦) المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد بتصرف يسير ج ١ ص ٦١٦ .

المبحث الخامس

فى

(١) أحكام لحوم الضحايا

(٢) ما يسن للمضحي فعله

حكم الأكل من الأضحية

للأضحية حالان:

أحدهما: أن تكون تطوعاً، والثاني أن تكون مندورة.

فأما أضحية التطوع فيستحب للمضحى أن يأكل منها قياساً على هدي تطوع الثابت بقوله « فكلوا منها »^(١) فإنه يسن له أن يأكل منه فكذلك أضحية لما روي عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ نحر ثلاثاً وستين بدنة أعطى علياً فنحر ما غير^(٢).

وأشركه في هديه وأمر من كل بدنة ببضعة^(٣) فجعلها في قدر فطبخت كل من لحمها وشرب من مرقها^(٤) وإنما أخذ بضعة من كل بدنة وشرب من لحمها ليكون قد تناول من كل واحد شيئاً.

وخالف ابن حزم الظاهري^(٥) فقال بوجوب الأكل منها لظاهر قوله تعالى

« فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير »^(٦).

فإن ظاهر الأمر يدل على وجوب الأكل.

(١) من الآية رقم ٢٨ من سورة الحج .

(٢) غير : أى بقى لسان العرب مادة غير ج ٥ ص ٣٢٠ ط دار المعارف .

(٣) البضعة : بفتح الباء القطعة من اللحم النهاية لابن التير ج ١ ص ١٣٣ .

(٤) أخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن وابن ماجه والبيهقى والحاكم وقال صحيح ولن

يخرجاه ، تلخيص الحبير لابن حجر ج ٤ ص ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٥) المحلى لابن حزم الظاهري ج ٨ ص ٥٤٤ وقد جاء فيه « وفرض على كل مضح أن يأكل

من أضحيته، ولا بد ولو لقمة فصاعداً وفرض عليه أمن يتصدق أيضاً منها بما يشاء

قل أو أكثر ولا بد ومباح له أن يطعم منها الغنى والكافر وأن يهدى منها إن شاء ذلك

(٦) من الآية رقم ٢٨ من سورة الحج .

والراجع :

عدم الوجوب لأن الأصل في إخراج الأضحية ليس بواجب لقول الله عز وجل « والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير » (١).
وما جعل للإنسان فلا يجب عليه أكله، بل يكون مخيراً فيه بين الأكل وتركه (٢).

وفي المقدار الذي يستحب أكله من الأضحية قولان :

الأول :

أن يأكل الثلث ويتصدق على المساكين بالثلث ويهدي الثلث إلى الأغنياء والأقارب ومن استحب عطاء وأبو حنيفة والشافعي في الجديد وأحمد وغيرهم واحتجوا بقول الله تعالى :

« فكلوا منها وأطعموا القانع والمعسر » (٣).

وقوله عز وجل « فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير » (٤).

وقول النبي - ﷺ - « كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فكلوا منها

وادخروا » (٥).

-
- (١) من الآية رقم ٣٦ من سورة الحج.
 - (٢) المجموع للنووي ج ٨ ص ٤١٣.
 - (٣) من الآية رقم ٣٦ من سورة الحج.
 - (٤) من الآية رقم ٢٨ من سورة الحج.
 - (٥) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الأضاحي باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي ج ٧ ص ١٤٤ ط دار الحديث.

فثبت بمجموع الكتاب والسنة أن المستحب أن تكون الأضحية أثلاثاً ولأنه
ضيفه الله عز وجل بلحوم القرابين،

فيندب إشراك الكل فيها ويطعم الفقير والغني جميعاً لكون الكل
إف الله عز شأنه في هذه الأيام وله أن يهبه منهم جميعاً ولو تصدق بالكل
ولو حبس الكل لنفسه جاز لأن القرية في الإراقة (١).

والثاني :

بأكل النصف ويتصدق علي الفقراء بالنصف وبه قال الشافعي في مذهبه
لأن الله تعالى قال: «فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير» (٢) فجعلها في
فانقضي أن تكون بينهما نصفين (٣).

الأفضل أن يتصدق بالكل إلا لقماً يتبرك بأكلها.

يجوز أن يصرف القدر الذي يتصدق به إلي مسكين واحد، ويشترط في
الذي يتصدق به من اللحم أن يكون نبيئاً. ليتصرف فيه من يأخذه من
بها يشأ من بيع وغيره كما في الكفارات فلا يكفي جعله طعاماً مطبوخاً
للفقراء إليه ليأكلوه لأن حقهم في تملكه دون أكله ليصنعوا به ما أحبوا
به إليهم مطبوخاً لم يجزه.

بشرط الثاني :

أن يكون بأقل متمول فلا يكفي القدر التافه من اللحم بل لابد من أن

الصنائع للكاساني ج ٥ ص ٨١، كفاية الأخيار ج ٢ ص ٢٤١ .

الآية رقم ٢٨ من سورة الحج .

في الكبير للكاوردي ج ١٥ ص ١١٧ .

يكون متمولا ولو جزءا يسيرا بحيث ينطق عليه الإسم كنصف رطل أو ثلث أو ربع لأن المقصود إرفاق المساكين فإن أكل الكل ضمن أقل ما يطلق عليه اللحم كالأوقية (١).

أما الأضحيه الواجبه بالنذر فلا يجوز له الأكل منها ولو أكل منها شيئا غرمه سواء أكله هو أو أكله من تلزمه نفقته (٢).

وهذا هو الأصل في النذر وهو أن يأكله من تلزمه نفقته ولو أكله من غيره لم يلزمه شيء...
والأضحية الواجبة بالنذر...
فلا يجوز له الأكل منها ولو أكل منها شيئا...
غرمه سواء أكله هو أو أكله من تلزمه نفقته...
وهذا هو الأصل في النذر...
والأضحية الواجبة بالنذر...
فلا يجوز له الأكل منها...
غرمه سواء أكله هو أو أكله من تلزمه نفقته...
وهذا هو الأصل في النذر...
والأضحية الواجبة بالنذر...
فلا يجوز له الأكل منها...
غرمه سواء أكله هو أو أكله من تلزمه نفقته...

فيها ثلثا من طعامها

والأضحية الواجبة بالنذر...
فلا يجوز له الأكل منها...
غرمه سواء أكله هو أو أكله من تلزمه نفقته...

(١) الحارثي للمواردي ج ١٥ ص ١١٩

(٢) كفاية الأخيار، ج ٢، ص ٢٤١

حكم بيع الأضحية :

لا يجوز للمضحي بيع لحم أضحيته وبه قال عطاء والنخعي ومالك
والشافعي وأحمد^(١) لقوله تعالى
«فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير»^(٢).

نص علي أكله وإطعامه فدل علي تحريم بيعه^(٣).

ولأن الأموال المستحقة في القرب لا يجوز للمتقرب بيعها قياسا علي
الذوات والكفارات ولأنها من ضيافة الله التي أضاف بها عباده وليس
يبيح أن يبيع من الضيافة شيئا

ولا يجوز للمضحي أن يعطي الجزار أجره من لحم الأضحية لما روي
علي كرم الله وجهه قال: أمرني رسول الله - ﷺ - أن أقوم علي بدنة
بسم جلالها وجلودها وأمرني أن لا أعطي الجزار منها شيئا وقال نحن نعطيه
لنفسنا»^(٤).

فإن أعطي الجزار أجرته جاز أن يعطيه بعد ذلك من لحمها صدقة إن كان

قوانين الأحكام الشرعية ص ١٨٧ ، المجموع للنووي ج ٥ ص ٤٢٠ ، المغني لابن قدامة
ص ٦٣٤ .

من الآية رقم ٢٨ من سورة الحج .

الحارثي الكبير للماوردي ج ١٥ ص ١١٩ . ١/٨ ص ٥٥ .

صحيح البخاري بحاشية السندي كتاب الحج باب لا يعطي الجزار من الهدى شيئا ج ١
ص ٢٩٦ ، صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الحج باب في الصدقة بلحوم الهدى
وجلودها وجلالها ج ٥ ص ٧٣ .

١/٨ ص ٥٥ .

محتاجا أو هدية إن كان مستغنيا فهو كغيره بل هو أولى لأنه باشرها وتاقت نفسه اليها (١).

وكذلك لا يجوز بيع جلدها لما روي أن رسول الله - ﷺ - قال «من باع جلد أضحيته فلا أضحية له» (٢).

ولما روي عن علي رضي الله عنه قال «إذا أضحيتم فلا تبيعوا لحوم ضحاياكم ولا جلودهما وتمتعوا» (٣) وله أن ينتفع بجلد أضحيته في بيته بأن يجعله سقاء أو فروا أو غير ذلك لما روي عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها أنها اتخذت من جلد أضحيتها سقاء (٤).

وذهب أبو حنيفة إلي أنه يحل بيع لحم الأضحية وجلدها بالدرهم والدنانير وغيرها مما لا يمكن الانتفاع به إلا باستهلاك عينه ويجوز بما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه من متاع البيت كالجرب والمنخل لأن البديل الذي يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يقوم مقام البديل فكأن البديل قائما معني فكان الانتفاع به كالانتفاع بعين الجلد بخلاف البيع بالدرهم والدنانير والمأكولات والمشروبات لأن ذلك مما لا يمكن الانتفاع به إلا باستهلاك عينه (٥).

(١) بدائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص ٨١ ، المجموع للنووي ج ٨ ص ٤٢٠ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ج ٩ ص ٢٩٤ .

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص ٨١ .

(٤) المرجع السابق نفس الصفحة .

حكم ولاة الأضحية :

إذا عين أضحية فولدت، فولدها تابع لها حكمه حكمها^(١) ودليل ذلك
عن علي رضي الله عنه أن رجلا سأله فقال يا أمير المؤمنين إنني اشتريت
البقرة لأضحى بها، وإنها وضعت هذا العجل؟ فقال علي لا تحلبها إلا
من تيسير ولدها، فإذا كان يوم الأضحى فاذبحها ولدها عن سبعة .
ولأن استحقاق ولدها حكم يثبت للولد بطريق السرايه من الأم وإذا ثبت
أنه يذبحه كما يذبحها لأنه صار أضحية علي وجه التبع لأمه^(٢).

(١) بدائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص ٧٨، مغني المحتاج للخطيب ج ٤ ص ٢٩٠، المغني

لابن قدامة ج ٤ ص ٦٢٨ .

(٢) المغني لابن قدامة ج ٤ ص ٦٢٩ .

حكم نقل الأضحيه الي بلد آخر:

من المعلوم أن محل الأضحيه بلد المضحي أما نقلها إلي بلد آخر:

فقال الحنيفه يكره نقلها من بلد إلى بلد إلا أن ينقلها إلى قرابته أو إلى قوم أحوج إليها من أهل بلده (١).

وقال المالكيه والحنابله: يجوز نقلها من البلد التي ذبحت فيه لأقل من مسافه القصر، ويحرم نقلها إلي مسافه القصر وتجزئه (٢).

وقال الشافعية لا يجوز نقلها من بلدها قياسا علي الزكاة (٣).

تبين الحقائق للزبلي ج٦ ص ٨٠ .

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج١ ص ٥٠٠ ، كشاف القناع للبهوتي ج٢ ص ١١٣

غنى المحتاج ج٤ ص ٢٩١ .

ما يسن للمضحى فعله :

يسن للمضحى أن يفعل أمور منها:

١ - أن يذبح أضحيته بنفسه إن أحسن الذبح اقتداءً بالنبي - ﷺ - فقد كان يذبح أضحيته بنفسه ولأنها قرينة فمباشرتها أفضل من توليتها كسائر القرابات ويجوز أن يستنيب غيره لما روي جابر عن النبي - ﷺ - : « أنه نحر ثلاثاً وستين بدنه ثم أعطي علياً رضي الله عنه المدينة فنحر ما غير منها »^(١) أي بقي

والمستحب ألا يستنيب إلا مسلماً لأنها قرينة فكان الأفضل ألا يتولاها كافر ولكن إذا استناب يهودياً أو نصرانياً جاز، لأنه من أهل الزكاة.

ويستحب لمن أناب غيره في ذبح أضحيته أن يشهد الذبح لما روي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله - ﷺ - قال لفاطمة رضي الله عنها: قومي إلي أضحيتك فاشهديها فإنه بأول قطرة من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك^(١).

٢ - أن لا يزيل شيئاً من شعره وأظافره إلي أن يضحي لما روي عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي - ﷺ - قال: إذا رأيتهم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظافره^(٣).

٢ - أن يسمى الله عند ذبح الأضحية فإن تركها عمداً أو سهواً حلت الذبيحة لكن تركها عمداً مكروه، ومن أباح أكل ما تركت التسمية عليه ماله

(١) سبق تخريجه في ص .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ج ٩ ص ٢٨٣ .

(٣) سبق تخريجه في ص .

والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو حنيفة إلا أنه قال: التسمية شرط للإباحة مع الذكر دون النسيان واستدلوا بقوله تعالى: « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنحنقة والموقوذة والمتردية والنطحية وما أكل السبع إلا ما ذكيتم » (١).

فلا يه قد أباحت المذكي ولم تذكر التسمية فدل علي أنها ليست واجبة.

« وطعام الذين أتو الكتاب حل لكم » (٢) فالله تعالى أباح لنا طعام أهل الكتاب وهم لا يسمون غالباً علي ذبائحهم فدل ذلك علي أنها ليست واجبة لأنها لو كانت واجبة لما حلت الذبيحة مع الشك في التسمية عليها لأنها إذا قبلت من الكتابي مع الشك في تسميته فإنها تقبل من المسلم الذي يتركها بلسانه وهي موجودة في قلبه من باب أولي.

وبما روي عن عائشه رضي الله عنها أن ناساً قالوا: يا رسول الله إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندري أذكر إسم الله عليه أو لا فقال « سموا أنتم وكلوا » (٣).

فالحديث دل علي أن التسمية ليست شرطاً في حل الذبيحة لأنها لو كانت كذلك لما صرح الرسول لهؤلاء الناس في أكل الذبيحة إلا بعد تحقق التسمية عند الذبح

٤ - الصلاة علي النبي ﷺ - وهي مستحبة عند الشافعي ونقل

(١) من الآية رقم ٣ من سورة المائدة .

(٢) من الآية رقم ٥ من سورة المائدة .

(٣) أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه: وقال ابن حجر أعله بعضهم بالإرسال ، تلخيص الحبير لابن حجر ج٢ ص ١٣٧ .

التفاضل بين الأفعال وحده (١).
عياض عن مالك وسائر العلماء كراهتها، وقالوا: لا يذكر عند الذبح

٥ - استقبال الذابح القبلة وتوجيه الذبيحة إليها لما روي عن عائشة
الله عنها قالت: قال رسول الله - ﷺ - «ضحوا وطيبوا بها أنفسكم
ليس من مسلم يستقبل بذيبحته إلى القبلة إلا كان دمها وفرثها
وصرفها حسنات محصورات في ميزانيه يوم القيامة: (٢)

وأنه لا بد في ذبحها من أن يتوجه بها إلى جهه فكانت جهه القبلة
أفضل (٣).

وفي كفيته توجيهها ثلاثة أوجه (٤)

أصحها: يوجه مذبحها إلى القبلة ولا يوجه وجهها ليمنه هو أيضا
بإستقبال.

والثاني: يوجهها بجميع بدنها.

والثالث: يوجه قوائمها (٥).

٦ - أن يدعو الله بالقبول وأن يكبر بأن يقول عند الدعاء اللهم هذا منك
ليك فتقبل مني.

(١) المجموع للنووي ج ٨ ص ٤١ .

(٢) المصنف لعبد الرازق كتاب المناسك باب الضحايا والهدى ج ٤ ص ٣٨٨ .

(٣) الحارثي الكبير للماوردي ج ١٥ ص ٩٥ .

(٤) الأوجه: أقوال الأصحاب المنتسبين إلى مذهب الشافعي يخرجونها علي أصوله
وسننطونها من قواعده ويجتهدون في بعضها - مغنى المحتاج ج ١ ص ١٢ .

(٥) المجموع للنووي ج ٨ ص ٤٠٨ .

٧ - يستحب أن تساق الذبيحة إلى مذبحها سوقا رقيقا وتضع لذبحها
إضجاعا قريبا ولا يعنف بها في سوق ولا اضجاع فيكرهها وينفرها.

٨ - يستحب أن يعرض عليها الماء قبل ذبحها خوفا من عطشها المعين
علي تلفها وليكون ذلك أسهل عند سلخها وتقطيعها.

٩ - أن يخفي عنها إحداث الشفار في وجوهها فرما نفرها قال الماوردي:
وقد ورد الخبر بأن لا تحد الشفار في وجوهها^(١)

١٠ - أن يكون الذبح بأمضي شفرة وجدها وأن يمرها ذهابا وعوده في قوة
إعتماد وسرعة لما روي أن النبي صلي الله عليه وسلم قال: «إن الله كتب
الإحسان علي كل شيء، فإذا ذبحتهم فأحسنوا الذبح، وليحد، أحدكم شفرته
وليرح ذبيحته^(٢)».

١١ - يستحب نحر الإبل وذبح ما عداه قال تعالى: (فصل لربك
وانحر)^(٣).

وقد ثبت أن النبي - ﷺ - ضحي بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما
بيده^(٤).

فإذا عكس بأن ذبح ما ينحر كأن ذبح الإبل، أو نحر ما يذبح بأن نحر
البقر أو الماعز، فذهب جمهور الفقهاء من أئمة الحنفية والمالكية والشافعية
الحنابلة إلى الجواز^(٥).

(١) الحاوي الكبير للماوردي ج ١٥ ص

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الصيد باب الأمر بالإحسان بالذبح ج ٧ ص ١١٩ .
آية رقم ٢ من سورة الكوثر .

سبق تخريج الحديث في ص

دائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص ٦٠ ، مسالك الدلالة علي مسائل متن الرسالة ص ١٥٩ ،

ننى المحتاج للخطيب ج ٤ ص ٢٧١ نيل المآرب ص ١٦٣ أحكام الاضحية ص ١٢٥ .

واستدلوا علي ذلك بما يأتي:

١ - بما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال: أمر الدم بما شئت واذكر اسم

الله عز وجل» (١).

٢ - ما روي عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله - ﷺ - «أمر ببقرة

منحرت ثم قسم لحمها» (٢).

٣ - ما روي عن أسماء بنت أبي بكر الصديق قالت نحرنا فرسا علي عهد

رسول الله - ﷺ - فأكلناه (٣).

فهذه الأحاديث تدل علي جواز نحر ما يذبح، وتدل علي جواز ذبح ما

نحر.

قال الإمام النووي «فلو ذبح الإبل ونحر البقر والغنم حلت المذكاة وكان

ركبا للمستحب» (٤).

١٢ - يستحب نحر الإبل قائمة علي ثلاث قوائم معقولة الركبة اليسري

بوجه تعالي: «فاذكروا اسم الله عليها صواف» (٥).

(رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم وقال السيوطي حديث صحيح - انظر الجامع

الصغير للسيوطي ج١ ص٦٦ .

(صحيح مسلم النووي كتاب المساقاة باب بيع البعير واستثناء ركوبه ج٦ ص٣٧ .

(صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الصيد باب في أكل لحوم الخيل ج٧ ص١٠٦ .

(المجموع للنووي ج٨ ص٤٠٩ .

(١) من الآية رقم ٣٦ من سورة الحج .

أي انحروها وقد صفت قوائمها علي إسم الله. ولما روي عن جابر رضي
الله عنه أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسري قائمة
علي ما بقي من قوائمها (١).

ويستحب أن تضجح البقرة والشاة على جنبها الأيسر وتترك رجلها
اليمني وتشد قوائمها الثلاث (٢).

ونكتفي بهذا القدر لضيق المقام.

والله اعلم

خاتمة

بعد هذا العرض لموضوع «الأضحية وما يتعلق بها من أحكام» فإننا
منه ما يأتي :

- ١- أن الأضحية سنة مؤكدة يناءً على أرجح الأقوال .
- ٢- أنها شرعت تقرباً إلى الله وتذكيراً بالفداء العظيم الذي فدى به
سماويل عندما أمر الله خليله إبراهيم أن يذبحه .
- ٣- أن الأضحية تكون من بهيمة الأنعام كما تكون خالية من العيوب .
- ٤- أنه يجوز للرجل أن يضحي بالشاه عنه وعن أهل بيته .
- ٥- أن وقت الأضحية يبدأ بعد طلوع شمس يوم النحر ومضى قدر صلاة
وخطبتين، وينتهي بغروب الشمس من آخر أيام التشريق .
- ٦- أن التسمية مطلوبة في كل أمر حتى عند ذبح الأضحية .
- ٧- صلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم .

اهم مصادر البحث

اولا: القرآن الكريم

ثانيا: التفسير وعلوم القرآن

١ - أحكام القرآن للإمام أبي بكر بن علي الرازي الحصاص الحنفي
المتوفي سنة ٣٧٠ ط. دار التراث العربي بيروت.

٢ - تفسير البيضاوي للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد
البيضاوي المتوفي سنة ٦٨٥ هـ ط دار احياء التراث العربي.

ثالثا: الحديث وعلومه

(١) التلخيص الحبير للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني المتوفي سنة ٥٨٢ هـ. ط دار المعرفة سنة ١٣٨٤ هـ

(٢) الجامع الصغير للحافظ شهاب الدين السيوطي ط الحلبي سنة

١٤٠٢ هـ

(٣) سبل السلام للإمام محمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعاني المتوفي
سنة ١١٨٢ هـ ط مصطفى الحلبي سنة ١٣٧٩ هـ.

(٤) سنن الترمذي للحافظ أبي عيسى محمد الترمذي المتوفي سنة
٢٧٩ ط دار الفكر سنة ١٤٠٣ هـ.

(٥) سنن الدار قطني للإمام علي بن عمر الدار قطني المتوفي سنة ٣٨٥ هـ

عالم الكتب بيروت

(٦) السنن الكبرى للإمام الحافظ أحمد بن الحسين بن علي البيهقي
سنة ٤٥٨ ط دائره المعارف العثمانيه سنة ١٣٥٨ هـ.

(٧) سنن ابن ماجه للإمام الحافظ محمد يزيد بن ماجه القزويني المتوفى
٢٧٥هـ. ط المطبعة العلميه بمصر .

(٨) شرح النووي علي صحيح مسلم للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف
المتوفى سنه ٦٧٦ ط دار الحديث سنه ١٤١٥هـ .

(٩) صحيح البخاري بحاشية السندي للإمام محمد بن إسماعيل
المتوفى سنه ٢٥٦هـ ط دار احياء الكتب العربية .

(١٠) المنتقى شرح مؤطا مالك للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف
المتوفى سنه ٤٩٤هـ مطبعة السعادة سنه ١٣٣٢هـ .

(١١) الموطأ للإمام مالك بن أنس المتوفى سنه ١٧٩هـ ط المكتبة العلمية.

(١٢) المستدرک للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري ط دار
رشد بيروت .

(١٣) نيل الأوطار للإمام محمد بن علي بن علي بن محمد الشوكاني
المتوفى سنه ١٢٥٥هـ المطبعة العثمانية المصرية سنه ١٣٥٧هـ .

رابعاً: الفقه الحنفي:

١ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر

بعود الكاساني الحنفي المتوفى سنه ٥٨٧هـ ط دار الكتاب العربي بيروت
١٤٠٠هـ ١٩٨٢م .

٢ - تبين الحقائق لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي المتوفى سنه

٧٤٠هـ ط المطبعة الأميرية ببولاق سنه ١٣٢٥هـ .

٣ - حاشته رد المحتار على الدر المختار لمحمد أمين الشهير بابن عابد بن
ط مصطفى الحلبي ١٤٠٤هـ.

٤ - المبسوط للإمام شمس الدين محمد بن سهل السرخسي المتوفي سنة
٤٨٣هـ ط مطبعة السعادة ١٣٢٨هـ.

خامسا الفقه المالكي:

١ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام محمد بن أحمد بن محمد بن
أحمد بن رشد القرطبي المتوفي سنة ٩٥هـ ط مكتبة الكليات الأزهرية سنة
١٣٩٠هـ ١٩٧٠م .

٢ - حاشية الدسوقي علي الشرح الكبير للشيخ محمد عرفه الدسوقي ط
دار إحياء الكتب العربية .

٣ - شرح الخرشني علي مختصر خليل ط دار صادر بيروت .

٤ - قوانين الأحكام الشرعية لمحمد بن أحمد بن جزي الفرناطي المالكي
ط . دار عالم الفكر سنة ١٤٠٥هـ .

٥ - مسالك الدلالة علي مسائل متن الرسالة للحافظ أبي الفياض أحمد
بن محمد الصديق مكتبة القاهرة سنة ١٣٩١هـ .

سادسا الفقه الشافعي:

١ - إخلاص الناي لشرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المقرئ المتوفي سنة
٨٣٧هـ ط مطابع الأهرام .

٢ - حاشية الباجوري علي شرح ابن قاسم للشيخ إبراهيم الباجوري ط

مطبعة السعادة ١٣٢٨هـ.

٣ - حاشية البيجرمي علي الخطيب للشيخ سليمان البيجرمي ط مصطفى
١٣٧٠ هـ .

٤ - حاشية القليوبي علي شرح المحلي لشهاب الدين أحمد القليوبي
المتوفي سنة ١٠٩٨ هـ ط مصطفى الحلبي سنة ١٣٧٥ هـ .

٥ - الحاروي الكبير لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي دار الكتب العلمية
١٤١٤ هـ .

٦ - روضه الطالبين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفي سنة
١١١٠ هـ .

٧ - كفايه الأخبار للإمام تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصري
ط دار احياء الكتب العربية .

٨ - المجموع للإمام النووي ط مطبعة التضامن الآخري سنة ١٣٤٩ هـ .

٩ - مغني المحتاج لشمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الشافعي
في سنة ٤٧٧ هـ ط مصطفى الحلبي سنة ١٣٧٧ هـ .

سابعاً: الفقه الحنبلي :

١ - الشرح الكبير لعز الدين المقدسي ط مطبعة المنار ١٣٤٨ هـ .

٢ - العدة شرح العمدة لبهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي
في سنة ٦٢٤ ط مكتبة الكليات الأزهرية .

٣ - كشاف القناع للشيخ منصور بن يونس البهوتي ط دار الفكر العربي
١٤٠٢ هـ .

٤ - المغنى للإمام أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
المتوفى سنة ٦٣٠ هـ ط عالم الكتب بيروت .

٥ - نيل المآرب للإمام عبد القادر بن عمر الشيبانى ط المعاهد الأزهرية
سنة ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م .

ثامنا الفقه الظاهرى :

المحلى لعلى بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى التوفى سنة ٤٥٦ ط
إدارة الطباعة المنيرية سنة ١٣٤٧ هـ .

تاسعا: الفقه الزيدى :

الروضة الندية للإمام العلامة أبى الطيب صديق بن حسن بن على
الحسينى القنوجى البخارى ط دار الجيل سنة ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .

عاشرا الفقه الامامى :

الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية تأليف السعيد زين الدين الجعبي
العاملى ط مطابع دار الكتاب العربى بمصر .

حادى عشر : الفقه الاياضى :

شرح النيل وشفاء العليل لمحمد بن يوسف أطفيش المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ
المطبعة السلفية سنة ١٣٤٣ هـ .

ثانى عشر : اللغة :

١ - الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري ط دار العلم سنة ١٤٠٤ هـ

١٩٨٤ م

٢ - لسان العرب لابن منظور المتوفى سنة ٧١١ هـ ط دار المعارف سنة

١٩٨٨ م
٣ - النهاية فى غرب الحديث لأبى السعادات المبارك المعروف بابن الاثير

المكتبة العلمية بيروت .

ثالث عشر : كتب التاريخ والتراجم

١ - أسد الغابة لعز الدين بن الأثير ط دار الشعب سنة ١٩٧٠ م

٢ - إسعاف المبطأ برجال الموطأ للحافظ جلال الدين السيوطى ط

مطنى الحلبي سنة ١٣٤٩ هـ .

٣ - الأعلام لخير الدين الزركلى ط دار العلم سنة ١٩٨٦ م .

٤ - الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر العسقلانى ط مكتبة الكليات

الزيرية .

٥ - البداية والنهاية للحافظ ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ هـ ط دار الفكر

١٣٥٨ هـ .

٦ - الاسيعاب لابن عبد الله المالكى ط دائرة المعارف النظامية سنة

١٣٣٠ هـ .

٧ - تذكرة الحفاظ للحافظ شمس الدين الذهبى المتوفى سنة ٧٤٨ هـ ط

دار الفكر العربى سنة ١٣٤٧ هـ .

٨ - تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى ط دار الفكر سنة ١٤٠٤ هـ .

٩ - خلاصة تهذيب الكمال لصفى الدين الحزرجي المطبعة الخيرية سنة

١٣٢٢ هـ .

١٠ - طبقات الحفاظ للحافظ جلال الدين السيوطي ط دار الكتب

العلمية سنة ١٤٣ هـ ١٩٨٣ م .

١١ طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي المتوفى سنة ٥٧١ هـ

المطبعة الحينية سنة ١٣٢٣ هـ .

١٢ - طبقات الفقهاء لأبي اسحاق الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ ط دار

القلم بيروت .

١٣ - معجم الأدباء لأبي عبد الله ياقوت الحموي ط دار المأمون للطباعة

سنة ١٣٥٧ هـ .

١٤ - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ط دار إحياء التراث العربي سنة

١٣٧٦ هـ .

١٥ - وفيات الأعيان لشمس الدين أبي العباس أحمد بن إبراهيم بن أبي

بكر الشافعي المعروف بابن خلكان المتوفى سنة ٦٨١ هـ ط بيروت ١٣٩١ هـ .

رابع عشر : كتب حديثة

١ - أحكام الذبائح في الإسلام د/ محمد عبد القادر أبو فارس الطبعة

الأولي مكتبة المنار ١٤٠١ هـ .

٢ - أحكام الأطعمة والذبائح في الفقه الاسلامي د/ أبو سريع محمد عبد

الهادي ط دار الاعتصام سنة ١٩٨٥ م .